الشاهد القرآني بين سيبويه والمبرد

د. حسين أحمد بوعباس

جامعة الكويت – كلية الآداب

المقدمة:

السماع أصل النحو الأول وركنه الركين، به قامت شجرته وتوشَّجَت فروعه، وله رَحَل شيوخُه الأقدمون، فعادوا بزادٍ منه وفير أقاموا عليه دراساتهم اللغوية بشجونها المختلفة ما بين نحو وصرف ولغة وبلاغة وغيرها، ولما شرعوا يُدوِّنون تلك الدراسات لم يُثبتوا فيها من مسموعهم إلا موضع الحاجة، فكان مِن ذلك ما تَواضعوا على تسميته بعدُ بالشاهد، وهو يتقلب ما بين آيات من القرآن الكريم، وشعر ونثر أخذوهما عن العرب.

فالشاهد في علم النحو نصٌّ يقيم به النحويُّ هيكل التقعيد ويَشُدُّ به أوصاله، وهو على وجهين: شاهد خفيٌّ لا يَذكره النحوي؛ لأنه الصورة الكُبرى التي اعتمد عليها الأوائل من النحاة في استخلاص القاعدة المطردة؛ كرفع الفاعل وجرِّ المضاف إليه ونصب المفعول. والشاهد الآخَر الذي يُعيِّن الصور القليلة في العربية أو يَعرض الاستثناء أو النادر في العربية ويَدُلّ عليهما، وهو أكثر المذكور في مصنفاتهم.

والشاهد القرآني لِتَعلُّقه بكتاب الله وخطورة أثره في الدراسات النحوية يحظى بعنايةٍ خاصة لدى الدارسين الذين وضعوا في ذلك دراسات علمية كثيرة جدًّا، ولكني رأيتُ منه موضعًا يجدر الدخول منه إليه، لَعلِّي –فيما أظن– أوفَّق فيه بما يكون بيان أمر التبس فيه القول وغمض الوجه فيه، ذلك أنَّ النحاة أو بعضهم يُرمَون بغمطِ الشاهد القرآني حقَّه وتجاهله وعدم رعاية قدسيته ومنزلة قراءاته، وبخاصة النحاة المتقدمين.

فاخترتُ سيبويه (ت ١٨٠) والمبرِّد (ت ٢٨٥) نموذجَين أَدرس الشاهد القرآني لديهما؛ لِيَتبيَّن مدى صواب هذه الدعوى أو خطئها. وانتقيتُ سيبويه لأنه فاتحة الخير في التصنيف النحوي وله الأثر العظيم على مَن بعده، وأمّا أبو العباس المبرِّد فلِما اشتُهر به مِن شدةِ موقف في قبول القراءات وردِّها؛ ليتحقق بهذين العَلَمَين جَلاءٌ صادق لقضية موقف النحاة من الشاهد القرآني، وهي قضية تأتي أهميتها من الأثر المركزي للشاهد في صياغة الحكم النحوي، وممّا تَكشفه مِن أساسٍ قام عليه عملُ النحاة وعلاقتِهم بأهم نصٍّ في العربية وهو القرآن الكريم.

وقد كسرتُ البحث على ثلاثة أقسام وخاتمة، فخصَصتُ أول الأقسام لموقف سيبويه، والثاني لموقف المبرِّد، والثالث للمناقشة والنظر، وفي الخاتمة ذكرتُ بإيجاز ما انتهى إليه البحث من نتائج.

أولاً: موقف سيبويه:

تَظهر علاقة سيبويه الوشيجة بالقرآن وقراءاته في كتابه جليَّة لا تحتاج إلى دلائل خارجية، وإن كان ابن الأثير ينقل عن الهذلي أنَّ سيبويه روى قراءة أبي عمرو بن العلاء، وأنَّ أبا عمر الجَرمي روى عنه قراءة أبي عمرو[١]. ومن أبرز مظاهر هذه الصلة والعناية بالقرآن استشهاده بآياته الكريمة، لذلك اقتضى البحث في جانبين من هذا الاستشهاد في الكتاب:

أ- المصطلح وإحصاؤه:

لفظُ (الشاهد) وتصريفاته لم أجدها عند سيبويه مصطلحًا نحويًّا، بل جاء هذا اللفظ وبعض صوره بمعنى المثال[٢] ومفرد الشهود[٣] والشُّهد[٤] وبمعنى الحاضر[٥] والشاهد للحكم[٦].

واستعمل سيبويه بدلاً منه عبارة (والدليل على ذلك) التي وجدتها في الكتاب أربعًا وثمانين مرة، منها اثنتا عشرة مرة[٧] بمعنى العلامة على المعنى الذي يريده وليس بمعنى الشاهد، والأكثر استخدامه هذا التركيب بمعنى الشاهد في سائر المواضع التي استشهد سيبويه في أغلبها بكلام العرب[٨] ثم بالشعر[٩]، وفي موضع واحد استعمله مع الشاهد القرآني[١٠].

وإحصاء الآيات الكريمة التي استشهد بها سيبويه في الكتاب موضع اختلاف فيما رأيت من الدراسات، فالأستاذ علي النجدي ناصف بلغت شواهد سيبويه القرآنية عنده ثلاثًا وسبعين وثلاثمائة آية[١١]، وأمّا في فهرس الأستاذ أحمد النفاخ فعددها ست وتسعون وثلاثمائة آية[١٢]، والدكتور محمد

---

(١) غاية النهاية لابن الأثير ٦٠٢/١، ٢٨٠/٢، وهو يرى ذلك بعيدًا ولا يعرفه في طرق القراء.

(٢) الكتاب ٤٤٥/٣، ٤٥٩.

(٣) السابق ٤٩٣/٣.

(٤) السابق ٦٣١/٣، ٦٣٥، ٦٤٢.

(٥) السابق ٢٥٥/١.

(٦) السابق ١٤١/١، ١٧٠/٢.

(٧) السابق ٣٤/١، ٣٥، ١٨٩، ٢٩١، ٤٣٨، ٢٣/٣، ١٨٤، ٣٦٨، ٩٧/٤.

(٨) السابق وانظر مثلاً: ١٣٨/١، ١٤٣/٢، ١٦١، ٢٧٦، ٢٨٣، ٣٢٤/٣، ٣٤٥، ٤٦٠، ١١٢/٤، ١٤٨، ٣١٤.

(٩) السابق وانظر مثلاً: ٣٣٩/٢، ٣/ ٢٤٨، ٢٥٥، ٣٠٠، ٣٣١، ١٣٥.

(١٠) السابق ٣٩٧/٤.

(١١) سيبويه إمام النحاة ص٢٤١.

(١٢) عدَّها د. محمود نحلة في أصول النحو العربي ص٣٤.

إبراهيم عبادة يجعلها بالمكرَّر ستين وأربعمائة شاهد منها أربعة وستون مكرَّرًا[١٣]؛ أي هي بحذف المكرر عنده ستة وتسعون وثلاثمائة شاهد[١٤]، وأخيرًا يقول الدكتور سليمان خاطر: بلغ إحصاء الآيات "٤٥٨ آية من غير عدّ المكرر، و٤٧٧ بعدِّ المكرر"[١٥]، وهذا لا يخلو من غرابة، ويبقى العدد المذكور عند الأستاذ النفاخ والدكتور عبادة أكثرها دقة.

وأمّا نصيب القراءات فقد وجدها الدكتور نحلة "نحو سبعة وخمسين ومائة شاهد؛ أي أنَّ نسبتها تصل إلى ٤٠ بالمائة من مجموع الشواهد القرآنية، وهي نسبة عالية"[١٦].

ب- سمات الاستشهاد بالآيات القرآنية عند سيبويه:

١- استشهد سيبويه بسور القرآن الكريم ما عدا سورتي الدخان والحجرات[١٧]، وجاءت بقراءات عديدة تنوعت ما بين القراءات المشهورة والقراءات الشاذة.

٢- هل كان الشاهد القرآني هو الأولَ كثرةً والمتصدِّرَ فيما بين الشواهد بروزًا ومركزية في الكتاب؛ كما حاول بعض الدارسين إثبات ذلك؟ فالدكتورة خديجة الحديثي سعت حثيثًا في هذا الصدد وقدَّمت أمثلة مختلفة تعضد رأيها هذا الذي يُبيِّنه قولها: "كان سيبويه من أكثر النحاة تمسكًا بالشاهد القرآني... وكان يضعه في المرتبة الأولى... يَعتبر القرآن الأساس الأول في الاستشهاد، والغالب أنه يضع عنوان الباب ويمثل له بأمثلة يقيسها على القرآن ويذكر بعدها الآيات الواردة في الموضوع ثم بما ورد عن العرب"، وغير ذلك مما تكرَّر بعبارات مختلفة[١٨].

ولا يسعني إقرار هذا القول لأمور منها: أن كلَّ من ادعى ذلك اكتفى بأمثلة منتقاة تتسق مع ما يقول، والأمر يقتضي إحصاءً يرصد المواضع التي تصدر فيها الشاهد القرآني في الباب، أو اكتفى به دون غيره، أو غلب عدده على عدد غيره. وقد جرَّبت -بقصد الاستئناس- إحصاء عيِّنة عشوائية من

---

(١٣) الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه عرض وتوجيه وتوثيق ص٢.

(١٤) في النفس من هذا العدد شيء؛ لأنه يطابق عدد الأستاذ النفاخ في حين أنّ د. عبادة يثبت في ملاحظاته على عمل الأستاذ النفاخ سقوط إحدى عشرة آية منه وخلو طبعة بولاق التي اعتمد عليها النفاخ من آيتين استدركهما من نشرة الأستاذ عبد السلام هارون ثم إنه وجد في فهرس النفاخ سبع آيات مكررات، فالأقرب حينئذ أن يزيد العدد ست آيات ليصير ٤٠٢.

(١٥) منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم ص٢٣٢، وانظر ص٨٥.

(١٦) أصول النحو ص ٣٤، وقد اعتمد على عدد الشواهد لدى الأستاذ النفاخ.

(١٧) منهج سيبويه ص٢٣.

(١٨) انظر دراسات في كتاب سيبويه ص ١١-٢٤، وتابعها على هذا القول د. سليمان خاطر في منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم ص٢٣٣.

الأبواب، فأخذت عشرة أبواب متصلة تأخذ ستين صفحة من الجزء الأول من الكتاب[١٩] فكان فيها سبعة وأربعين بيتًا ،وعددٌ كبير من أقوال العرب وأمثالهم، وخمس آيات فقط، وقد خَلَت سبعة أبواب من العشرة من الآيات.

بقي أن نذكِّر بأنّ نقصان عدد الشواهد القرآنية في الكتاب كلِّه عن عدد الشواهد الأخرى النثرية والشعرية لا يعضد هذا القول المذكور، فالشعر وحده يزيد على ألف شاهد.

ولا يَسبقنَّ إلى ظنِّك أني أذهب كما ذهب الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة إلى أنَّ الشعر استبدَّ بجهد سيبويه وغلب عليه[٢٠]، فالأمر لا يصلح فيه تحديد مكانة للشاهد القرآني بناءً على عدده أو موضعه من الباب أو ما أَشبه ذلك؛ لأنَّ سيبويه لم يكن يَؤمّ التقعيد لصنف واحد من صنوف الكلام حتى يَكثر في عمله شواهد هذا الصنف وتقل شواهد غيره، ولم يكن مِن همّه الموازنة أو المفاضلة بين أنواع الشواهد، وإنما رام أن يشمل بعمله التقعيد للغة العربية على نحو يضم أوسع تنوّع من صور الاستعمال فيها، فكان في المطّرد يكتفي بالمثال، وفيما خالفه أو استُثني منه يحتاج إلى شاهد أو أكثر، والشعر هو ميدان الاستثناء والضرورة[٢١]، فأَعقَبَ ذلك وفرةَ الشعر وطغيانَه على الآيات القرآنية دون أن يكون ذلك كاشفًا عن مكانة القرآن أو غيره لدى سيبويه.

٣- ماذا كان موقفه من القراءات؟ أَقَبِلها كلّها أم ردَّ بعضها؟[٢٢] الدارسون في ذلك فريقان: فمنهم من ذهب إلى أنه ردَّ قراءات متواترة وغير متواترة وعارضها معارضة صريحة[٢٣]، وبعضهم ينفي ذلك أو يرى ما أورده الفريق الأول من أمثلة على ذلك مَحروفًا عن وجهه أو فُهم على غير مراد سيبويه[٢٤].

---

(١٩) الكتاب ١/٢٤٨-٣٠٧.

(٢٠) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/٦.

(٢١) انظر تفصيل هذا الأمر في بحث موقف النحاة المعاصرين من القراءات للدكتور سليمان العايد ص١٨، ومنهج سيبويه ص٢٣٤.

(٢٢) لكثرة الباحثين في هذا الأمر أعرضت عن التفصيل فيه واكتفيت بالإشارة والإحالة إلى أهم الأعمال السابقة، وسأذكر في آخر البحث ما انتهيت إليه في موقف النحاة جملة.

(٢٣) منهم – مع تفاوت بينهم في العبارة-: د. أحمد مكي الأنصاري في سيبويه والقراءات، ود. عبد الفتاح شلبي في أبوعلي الفارسي ص ١٦٠، ود. عبدالباقي سيسي في قواعد نقد القراءات ص٥١٦، ود. عصام أبوغربية في أصول النحو عند السيوطي ص٧٤.

(٢٤) منهم: د. خديجة الحديثي في دراسات في كتاب سيبويه ص٣٦ وما بعدها، ود. شوقي ضيف في المدارس النحوية ص٨٠، ١٥٧، ود. سليمان خاطر في منهج سيبويه ص٢٩٢-٤٩٦، ص٤٩٧-٦٠٤، ود. محمد كاظم البكاء في منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي ص٢٠٩، ود. محمود نحلة في أصول النحو ص٣٧ وما بعدها.

والأرجح عندي أن سيبويه كان حيِّيًا فيما يَعرض له من القراءات[٢٥]، فهو يتجنب نقد القراءة مباشرة ولكنه ينقد المثال أو اللغة التي وافقتها القراءة، وهذا الأمر لحظه القدماء قبل المحدثين؛ لذلك تجدهم في مواضع من مصنفاتهم يرصدون أثر حكم سيبويه أو نقده في القراءة المطابقة لِما نقده[٢٦].

ولا نجد عنده تعرُّضًا لقارئ من القراء، والموضع الوحيد الذي جاء فيه نقد لقارئ لم يكن من كلامه، ونصُّه: "فزعم يونس أنَّ أباعمرٍو رآه لحنًا، وقال: احتبى ابن مروان في ذه في اللحن. يقول: لحَن، وهو رجلٌ من أهل المدينة، كما تقول: اشتمل بالخطأ، وذلك أنه قرأ: ((هَؤُلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ)) فنَصَب"[٢٧]. فترى سيبويه حكى النقد عن أبي عمرو ولم يكن من قوله.

٤- هل فاضل سيبويه بين القراءات؟ وجدتُ سيبويه يفاضل بين صور في الاستعمال فيَذكر في كلامه قراءات تدخل في حكمه الأخير حين فاضل بين الصور المستعملة، وهذا موقف آخر له يدخل فيما وصفناه منه في السمة السابقة. نجده هنا يذكر حكم تأنيث الفعل مع المضاف إلى المؤنث فيُجيزه، ويورد في ذلك "قراءة بعض القراء: ((ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلاَّ أَنْ قَالُوا)) [٢٨] و: ((تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ)) [٢٩] ..." ثم يقول بعد كلام طويل: "وترْكُ التاء في جميع هذا الحدُّ والوجهُ، وسترى ما إثبات التاء فيه حسنٌ إن شاء الله من هذا النحو لكثرته في الكلام"[٣٠].

٥- ليست كل آية في كتاب سيبويه شاهدًا، فربما انعكس الأمر. استمع إليه يقول: "هذا بابٌ من النكرة يجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء؛ وذلك قولك: سلامٌ عليك، ولبيك، وخيرٌ بين يديك، وويلٌ لك... فهذه الحروف كلها مبتدأة مبني عليها ما بعدها، والمعنى فيهن أنك ابتدأت شيئًا قد ثبَت عند، ولست في حال حديثك تعمل في إثباتها وتزجيتها... فإنك تُجريها كما أجرت العربُ... فهذا يدلك ويُبصِّرك أنه ينبغي لك أن تُجري هذه الحروفَ كما أجرت العرب وأن تَعني ما عنوا بها... إلا أنّ العرب ربما أجرت الحروف على الوجهين. ومَثَل الرفع: ((طُوبَى لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ))... وأمّا قوله تعالى جدُّه: ((وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ)) و: ((وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ)) فإنه لا ينبغي أن تقول إنه دعاء

---

(٢٥) القراءات الشاذة ص١١٧.

(٢٦) انظر إعراب القرآن للنحاس ٤٧٤/٢، والمحتسب ٣٠٤/١، وعقد جامع العلوم في الجواهر (الإعراب المنسوب خطأ للزجاج) ص١٥٣٩ بابًا عنوانه: ما جاء في التنزيل وظاهره يخالف ما في كتاب سيبويه، وانظر أيضًا شرح الشافية للرضي ٣٥/٣

(٢٧) الكتاب ٣٩٦/٢-٣٩٧.

(٢٨) سورة الأنعام : ٢٣، وهي قراءة أبي عمرو ونافع وعاصم. السبعة ص٢٥٥.

(٢٩) سورة يوسف: ١٠، وقرأ بالتاء في تلتقطه الحسن ومجاهد وغيرهما. مختصر الشواذ ص٦٢.

(٣٠) الكتاب ٥١/١، ٥٣. وانظر أمثلة أخرى جاءت في مقدمة محققي كتاب المحتسب ٩/١.

ههنا؛ لأن الكلام بذلك قبيح، واللفظ به قبيح، ولكن العباد إنما كُلِّموا بكلامهم وجاء القرآن على لغتهم وعلى ما يعنون...، ومثله: ((قَاتَلَهُمْ اللَّه)) فإنما أُجري على كلام العباد وبه أُنزل"[٣١].

ألا ترى أنَّ الآية صارت تُنزَّل على ما قَرَّره، لا أنَّ الآية تُثبِت ما قرَّره، فليست معالجة الآية هنا معالجةَ التقعيد المتكئ عليها شاهدًا على ما يقعِّد، بل معالجة تفسير، فهي هنا وفي مواضع أخرى من كتابه لم تَعُد شاهدًا، بل هي نصٌّ يوافق التركيب العربي ينبغي لسيبويه أن يحلله بما يحفظ السياق القرآني ودلالته ويصحِّح الحكمَ النحويَّ في الوقت نفسه.

ثانيًا: موقف أبي العباس المبرِّد:

لم يكن المبرِّد بعيداً عن القراءات ومعرفتها، فقد ذكر ابنُ الجَزَري أنَّ المبرِّد روى القراءة عن المازني[٣٢]، وذكر في موضع آخر أنَّ المازني روى قراءة أبي عمرو عن طريق الجَرمي[٣٣]. وجاء في (إنباه الرواة) أنَّ المازني قرأ على يعقوب – وهو أحد القراء العشرة – وشَهِدَ له يعقوب بأنْ ليس له مِثْلٌ[٣٤].

وهذا يجعلنا نَرُدُّ ما ذهب إليه بعض الباحثين من أنَّ المبرِّد ليس عميق الصلة بالقُرّاء والقراءات، معتمداً في حكمه على ما استظهره من بعض مواقف المبرِّد من بعض القراء والقراءات، كعدم تمييزه بين القراءة الشاذة والمتواترة[٣٥]. والحق أنَّ نقْل ابن الجزري الذي تَقَدَّم يُثبت هذه الصلة، ثم إنَّ كثرة ما ذكره من القراءات في بعض كتبه دليلٌ على معرفته بالقراءات. وأمَّا عدم تفريقه بين الشاذة والمتواترة، فالمبرِّد لم يكن بصدد ذلك، فهذا ليس من شأن كتب النحو، وجُلُّ ما كان يريده هو الاستشهاد للقاعدة أو المبحث النحوي أو الصرفي الذي هو بصدده[٣٦]، والنحاة يستشهدون لذلك بمتواتر القراءة وآحادها وشاذها[٣٧].

وسنتناول موقف المبرِّد وفق القسمة التي جاءت في موقف سيبويه، وهي:

أ– المصطلح وإحصاؤه:

---

(٣١) الكتاب ١/٣٣١-٣٣٣، وانظر أيضًا ٣/٩٤، ١٧٢.

(٣٢) غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري (٢/٢٨٠).

(٣٣) السابق (١/١٧٩ – ٣٣٢).

(٣٤) إنباه الرواة (١/٢٨٣).

(٣٥) المبرِّد حياته وآثاره ومنهجه، د. جمعة عون ص ٣٠٦.

(٣٦) مما استشهد به د. جمعة عون في حكمه المشار إليه على المبرِّد آية: ((وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ)) [يوسف: ٣٠]، وهي محرفة في المقتضب نشرة الأستاذ عضيمة (٣/٣٤٩) من لفظ (قال) إلى (قالت) وليس هناك قراءة بذلك، والمبرِّد بريء من هذا التحريف؛ لأنها في مخطوط المقتضب على الصواب (قال).

(٣٧) انظر قول السيوطي في الاقتراح ص ٤٨، وفيض نشر الانشراح ص٤١٨.

لفظ الشاهد وصوره عند المبرِّد كثيرة الورود، ولكني لم أجده بالمعنى الاصطلاحي في النحو إلا مرة واحدة في قوله: "ويستشهدون على ذلك بقول متمم بن نويرة"[٣٨]، في حين استخدام أكثر من مئة مرة العبارة التي وجدناها عند سيبويه: (والدليل على...).

بَدَتْ صلةُ المبرِّد بالقرآن وقراءاته في العدد الكبير من الشواهد القرآنية التي ضمَّها (المقتضب)، فعددها يَقرب من خمسة وثمانين وأربعمائة شاهد[٣٩]، وعدد القراءات تسعون قراءة؛ كثير منها قراءات شاذة. وبذلك تكون الشواهد القرآنية في (المقتضب) قد فاقت نظيرتَها في (كتاب سيبويه) الذي يَبلغ فيه عددُ الشواهد ما بين ٣٧٣ و٤٥٨[٤٠].

ب– سمات الاستشهاد القرآني عند المبرِّد:

كان مِن أثر هذا العدد الكبير من الشواهد أنِ اتسم استشهاد المبرِّد بالشاهد القرآني في (المقتضب) بسمات منها[٤١]:

١ – يَغلب اقتران الشاهد القرآني بشاهد شِعري أو نثري، وفي أحيان قليلة يقتصر على الشاهد القرآني وحده في المسألة؛ كحديثه في بعض أنواع البدل[٤٢].

٢ – ذِكْر قولٍ أو أقوال في معنى الشاهد أحياناً؛ ومن ذلك فِعْله في قوله تعالى: ((أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ))[٤٣] [النساء: ٩٠] وقوله: ((فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ))[٤٤] [الشعراء: ٤].

٣ – اكتفاؤه بموضع الشاهد من الآية وإن كانت كلمة، فلا يُكمِل الآية. فمثلاً استشهد بقوله تعالى: ((ثَانِيَ عِطْفِهِ))[٤٥] [الحج: ٩]، وقوله: ((عَطَاءً حِسَاباً)) [النبأ: ٣٦][٤٦]، وقوله: ((فَبِمَا رَحْمَةٍ)) [آل عمران: ١٥٩][٤٧]، وقوله: ((ذَوَاتَا)) [الرحمن: ٤٨][٤٨].

---

(٣٨) المقتضب ص٧٣٥.

(٣٩) لم أقصد بهذا عدد الآيات، فهي أكثر من خمسمائة آية. وإنما أردت ما جاء شاهداً سواء كان أكثر من آية أو بعض آية.

(٤٠) سلف تفصيل العدد في مبحث سيبويه.

(٤١) أفدتُ بعض هذه السمات من رسالة (الشواهد القرآنية النحوية في كتاب المقتضب للمبرِّد)، ندا الحسيني ص ٥٠ – ٦٣.

(٤٢) المقتضب ص ٢٣٠.

(٤٣) السابق ص ٢٩٣.

(٤٤) السابق ص ٣٦٣.

(٤٥) السابق ص ٣١٦.

(٤٦) السابق ص٤٤٣.

(٤٧) السابق ص ١٤٥٣.

(٤٨) السابق ص ١٤٣٦، وقد ذكرها بعد ذلك تامة في المبحث نفسه «ذواتا أفنان» في ص١٦٦٣.

٤ – اقتطاع الواو أو الفاء من أول الآية والاستئناف بما بعدها، وهذا مستعمل عند القدماء[٤٩]. ومِن الآيات التي فعل فيها هذا قوله تعالى: ((وَهَذَا بَعْلِي شَيْخاً)) [هود: ٧٢] فذكرها بلا واو[٥٠]، وكذلك فعل في قوله تعالى: ((وَإِذْ قَالَتْ الْمَلائِكَةُ)) [آل عمران: ٤٢][٥١].

٥ – وصْف بعضِ القراءات التي يذكرها، والمفاضلة بينها أحياناً. ومن ذلك قوله: «والقراءة الصحيحة»[٥٢]، «وكلاهما في الجودة سواء»[٥٣]، و«بالجزم وهو أجودها ويليه الرفع ثم النصب»[٥٤].

٦ – لا يلتزم النص على أنَّ ما ذَكَره قراءةٌ إذا كانت قراءة، فقد يَذكر ذلك وقد لا يفعل. وكان في أحيان قليلة يُسمِّي القارئ، كقوله: «وإنما قَرَأه ابنُ مروان»[٥٥]، وقوله: «وإنما هذه القراءة منسوبة إلى نافع بن أبي نُعيم»[٥٦]، وقوله: «وقد قَرأ بذلك يعقوب بن إسحاق الحضرمي»[٥٧]. وقد يكتفي بقوله: بعض القراء، أو بعضهم[٥٨].

٧ – قد يورد قراءة الجمهور، ثم يفترض قراءة أخرى يبحث في توجيهها؛ كقوله في الآية: ((وَإِذْ قَالَتْ الْمَلائِكَةُ)) [آل عمران: ٤٢]: «ولو نَصبتَ أنفسهم ورفعتَ شهداء لَصلح...» [٥٩] ولم أجد أحداً ذكر هذا الوجه في قراءة الآية أو نص على أنه قراءة.

٨ – مجيء الآية أحياناً بقراءتين إذا تَكرر ذكرُها في (المقتضب) على الرغم من أنَّ موضع الاستشهاد ليس في موضع اختلاف القراءة في الآية؛ كمجيء الآية: ((وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَهُمْ)) [آل عمران: ١٨٠]. تارة بالياء في (يحسبن) وتارة أخرى بالتاء[٦٠]، في حين أنَّ الشاهد فيها في عدم ذكر (البخل) لدلالة الفعل (يبخلون) عليه.

ويبقى أن نتناول جانباً مهماً في موقف المبرِّد من القراءات؛ ذلك أنَّ المبرِّد لم يُسلِّم بصحة كلِّ ما بَلَغه من القراءات، بل كان يَرُدّ بعضها، معلِّلاً ذلك الردّ بعِلَلٍ مآلُها عدمُ التقاء هذه القراءات المردودة

---

(٤٩) انظر تعليق الأستاذ عبدالسلام هارون في هامش (كتاب سيبويه) ٨٣/٢.

(٥٠) المقتضب ص ٣٣٣.

(٥١) السابق ص ٩٦١، وانظر أيضاً الآية (٥٧) من سورة الأنبياء في ص٩٣٤، والآية (١٧) من سورة فصلت في ص ٩٦٧.

(٥٢) السابق ص ٢٩٣.

(٥٣) السابق ص ٣١٦.

(٥٤) السابق ص ٦٦٩، وانظر ص ٥٥١.

(٥٥) السابق ص ٢٧٨.

(٥٦) السابق ص ١٥٣٣.

(٥٧) السابق ص ٧٣٨.

(٥٨) السابق ص٣٦٠، ٥٠٨.

(٥٩) السابق ص ٩٦١.

(٦٠) السابق ص ٢٤٤، ٧٤٠.

والقاعدة المقيسة المحْكَمة عنده. فما أَمكنَ توجيهُه منها بحيث يجري مع القاعدة – ولو على وجهٍ لا يخلو من بُعد – فهو مقبول، وإلا فهو غير مرتضى عند المبرِّد. وقد يُحمل ذلك على أنه كان يسعى إلى حفظ الاطراد للقاعدة النحوية والصرفية.

وأبو العباس ليس نسيج وحده في هذا الموقف، ولكننا نجده عند بعض شيوخه فكأنما تَلَقّاه منهم. فأبوحاتم السجستاني يَسمع قراءة في الإدغام من يعقوب الحضرمي، فيُنْكرها، فلمّا قال يعقوبُ إنه حدَّثه غير واحد عن أبي عمرو أنه كان يُدغم، قال له أبو حاتم: «أَتُّهم الرواةَ فإنهم لم يَضبطوا عنه»[٦١].

وها هو المازني أيضاً يفعل ذلك مع بعض القراءات بمَحضرٍ من المبرِّد. فقراءة أبي عمرو: ((فَيَوْمَئِذٍ لا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنسٌ وَلا جَأنٌ)) [الرحمن: ٣٩] بالهمز يَرويها المبرِّد عن المازني عن أبي زيد، ثم يَسأل المبرِّد شيخه المازني: «أتُفسِّر هذا؟ فقال: لا، ولا أَقبله»[٦٢]. ويقول في قراءة «معائش» بالهمز: «فهي خطأ فلا يُلتفَت إليها؛ وإنما أُخِذت عن نافع بن أبي نُعيم، ولم يكن يدري ما العربية. وله أحرفٌ يَقرأها لَحْناً نحواً من هذا»[٦٣].

وقد أَثَّر هذا في المبرِّد إلى حدِّ أنْ أَخَذ ببعض أقوال المازني، كفِعله في النص السابق – فقد قال في «معائش» [الأعراف: ١٠، والحجر: ٢٠] في المقتضب: «فأمّا قراءةُ مَن قرأ (معائش) فهَمَز فإنه غلط. وإنما هذه القراءة منسوبةٌ إلى نافع بن أبي نُعيم، ولم يكن له عِلمٌ بالعربية، وله في القرآن حروف قد وُقف عليها»[٦٤].

ونجد المبرِّد يتسع شيئاً ما في ردِّ القراءات ونقدِ القارئ، فهو يقول في قراءة «هُنَّ أطهرَ» بالنصب: «فأمَّا قراءة أهل المدينة: ((هَؤُلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ)) [هود: ٧٨] فهو لحنٌ فاحشٌ، وإنما قَرَأه ابنُ مروان ولم يكن له علم بالعربية»[٦٥]. ويقول عن قراءة أخرى: «وأمّا قوله عزَّ وجلَّ: ((فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)) [البقرة: ١١٧] فالنصب ها هنا محال»[٦٦]. ونصبُ (فيكون) قرأ بها من السبعة ابنُ عامر[٦٧]. وقال عن قراءة الإضافة في: ((ثَلاثَ مِائَةٍ سِنِينَ))[٦٨] [الكهف: ٢٥]: «وهذا خطأ في الكلام غير

---

(٦١) مجالس العلماء، للزجاجي ص ٦٤.

(٦٢) المسائل الشيرازيات، لأبي علي الفارسي ص٥٧٤.

(٦٣) التصريف (المنصف ٣٠٧/١).

(٦٤) المقتضب ص ١٥٣٣.

(٦٥) السابق ص ٢٧٧.

(٦٦) السابق ص ٦١٣.

(٦٧) السبعة في القراءات، لابن مجاهد ص ٤٠٩.

(٦٨) قرأ بالإضافة حمزة والكسائي وخلف والحسن الأعمش. انظر السبعة ص ٣٩٠، والبحر المحيط لأبي حيان (١١٢/٦).

جائز»[٦٩]. ونجده في قوله تعالى: ((ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ)) [الحج: ١٥] يقول: «فإنَّ الإسكان في لام (فلينظر) جيد، وفي لام (ليقطع) لحنٌ؛ لأنَّ (ثُم) منفصلة من الكلمة. وقد قرأ بذلك يعقوب بن إسحاق الحضرمي»[٧٠].

وهكذا نجد أنَّ المبرِّد لم ينحصر ردُّه في القراءات الشاذة، بل إنه رَدَّ القراءات المشهورة التي وُصِفَت بعده بأنها قراءةٌ سَبْعية متواترة، ولا شك في أنها كانت في عصره في الطبقة الأولى من القراءات ومقدَّمةٌ على غيرها. ثم هو يعلِّل رَدِّه القراءة بوَصف بعض القراء بأنه لا علم له بالعربية.

وتُروى في بعض المصادر للمبرِّد كلماتٌ وأقوال في بعض القراءات والقراء تتسق مع موقفه هذا؛ كتلحينه قراءةَ (أَرجِهْ) بالتسكين[٧١]، وقراءة أخرى لأهل الكوفة[٧٢]، وما يُحكى عنه في ذلك غير قليل[٧٣]. ولكن ينبغي لنا التأمل في بعض ما يُروى منه؛ لأننا نجد في (المقتضب) ما لا يتفق مع بعض هذا المذكور عنه. فمِن ذلك أنه يُروى عن المبرِّد أنه قال: «ما علمتُ أنَّ أبا عمرو بن العلاء لَحَنَ في شيء من صميم العربية إلا في حرفين أحدهما: «وأنه أهلك عاداً لّولى» والآخر: «يؤدِّهْ إليك»[٧٤]، ولكننا نجد المبرِّد يَستشهد في (المقتضب) بالحرف الأول ولا يَرده[٧٥].

وينبغي أن نقرِّر أنَّ المبرِّد مع ردِّه بعضَ القراءات مراعاةً لاطراد القاعدة المقيسة، ظلَّ يلتزم رسْمَ المصحف ولم يُجِز ما يخالفه وإن جاز في القياس. فهو يقول في أحد الوجوه النحوية التي كان يبحثها: «والنحويون يجيزون الرفع في مثل هذا مِن الكلام، ولا يجيزونه في القرآن لئلا يُغيَّر خطُّ المصحف»[٧٦].

المناقشة :

بعد هذه الجولة في موقفي سيبويه والمبرِّد يلوح لنا أمران يحتاجان إلى التوقف عندهما بالاستعانة بما ظهر للدارسين فيهما، وهما:

١- ما سرُّ كثرة شواهد الشعر في كتب المتقدمين وبخاصة كتاب سيبويه والمقتضب على نحو يربو

---

(٦٩) المقتضب ص ٧٧٩.

(٧٠) السابق ص ٧٣٧. وقرأ بها غير يعقوب بعضُ السبعة. انظر السبعة ص ٤٣٥.

(٧١) إعراب القرآن للنحاس (١٤٢/٢ – ١٤٣).

(٧٢) السابق (٤٦/٢).

(٧٣) انظر أمثلة عديدة في (القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي) د. محمود الصغير ص١٤٧، ولكن هل يصح كل ذلك عنه؟ لا أدري.

(٧٤) إعراب القرآن للنحاس (٤٦/٢)، وأعاد قوله في الآية الأولى في (٢٧٩/٤).

(٧٥) المقتضب ص ١٦٨٨.

(٧٦) السابق ص ٥٥٩.

عن شواهد القرآن؟

٢- لماذا ذاع بين النحاة ردُّ القراءات بمختلف درجاتها المتواترة والآحاد والشاذة، وإن اختلف مظهر هذا الرد بين المجاهرة به والإخفات؟

وإن كنتُ قد ألممت بشيء مما يتعلق بالسؤال الأول في السمة الثانية من مبحث سيبويه، ومثله مما يتعلق بالسؤال الثاني في آخر مبحث المبرِّد، ولكن الجواب عن هذين السؤالين ينبغي أن يفسِّر لنا الأمر تفسيرًا يجمع بين سيبويه والمبرِّد ومن سار سيرهما من النحاة، ويتسق مع منهج النحاة حسبما يظهر من مصنفاتهم، لتكون المعالجة ذات قدرة تفسيرية ترتفع عن الإجابات الجزئية التي يقدمها بعض الدارسين بصورة أداء الواجب وسد الثغرة على أي نحو كان.

أقول: إذا صحَّ أنَّ النحو العربي نشأ لغايات من أهمها خدمة النص القرآني والحفاظ عليه وردّ إشكالات الخصوم من ملاحدة وغيرهم(٧٧)، فإنَّ النحاة القدماء رأَوا في الاستشهاد بالقرآن الكريم في علم وُضع لخدمة القرآن والدفاع عن صحة تركيبه وخلوِّه من اللحن = خللاً موضوعيًّا، إذ كيف يُدلَّل على صحة تركيبِ النص بالنص نفسه؟

لذلك لجأوا إلى الشعر يستشهدون به(٧٨)، وينظرون في النص القرآني لمعالجة ما قد يخالف الحكم النحوي الذي انتهوا إليه وتفسيرِ هذا التعارض ولو ظاهرًا فيحتجون بالشعر، وهذه المعالجة كانت البدايات الأولى لمصنفات معاني القرآن فيما بعد(٧٩). ومما يدل على اجتنابهم هذا أنهم في تلك الفترة

(٧٧) يقول ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن ص٢٢: "وقد اعترض كتابَ الله بالطعن ملحدون ولغوا فيه وهجروا... ثم قَضوا عليه بالتناقض والاستحالة واللحن"، ثم يذكر في ص٥٠ ما تَعلقوا به من ادعاء اللحن في القرآن ويرده قولاً قولاً، وابن قتيبة ولد سنة ٢١٣، وتُوفي ٢٧٦، ولا شك أنَّ هذه الدعوى والاعتراضات على القرآن لم تنجم في القرن الثالث مباشرة بل هي موجودة قبل ذلك، فمِن أشهر من عُرف من هؤلاء عبد الكريم بن أبي العوجاء المقتول سنة ١٥٥ للهجرة، مما يدل على أنَّ هذه الدعاوى ظهرت في القرن الثاني على أقل تقدير.

(٧٨) يقع هنا احتمال لا أملك الآن دليلاً عليه، وهو أنَّ النحاة الأوائل في معالجاتهم النحوية المبكرة للتقعيد لم تكن الآيات الكريمة تَرِد شواهدَ، ولكنه احتمال ليس أكثر، وفي مجالس العلماء ص ٢٦٩ خبرٌ للكسائي والفراء ربما يدل على خلو كتاب الكوفيين الأقدم (الفيصل) من الآيات.

(٧٩) فيما وصلنا من مجالس ومحاورات لنحاة قدماء نجد بعض ذلك، ويكفي خبر الكسائي في مجالس العلماء ص٢٦٦ إذ يحكي عن نفسه في أول طلبه العلم:"كنت أقرأ على حمزة الزيات فتمر بي الحجة ولا أتجه لها ولا أدري ما الجواب فيها...فلما صرت إلى ظاهر الكوفة ولقيتُ القبائل جعلت أسألهم فيخبرونني مشافهة وينشدونني الأشعار فأنظر إلى ما في يدي وإلى ما أسمعه منهم فأجد الحجة تلزم ما عندي". وانظر في مجالس العلماء ص٧٥ مجلس والد أبي عثمان المازني مع أبي سرّار، وص ٣٣٣ ردّ أبي عمرو على أبي عبيدة، وص ٦٨ مجلس الأصمعي والكسائي، وفي المسألة الزنبورية التي وقعت بين إمام البصريين سيبويه وإمام الكوفيين الكسائي، لم يحكِّموا النص القرآني، بل رجعوا إلى الأعراب، وكان يكفيهم الشاهد القرآني لو رجعوا إليه على ما بيَّنه ابن هشام في المغني

المبكرة اجتنبوا أيضًا الشعر الذي قيل بعد انتشار الإسلام وقيام دولته ممن هم في العصر الإسلامي، ولعل ذلك زيادة في الاحتياط من تأثرهم بلغة القرآن، فمن ذلك:

١- يقول الأصمعي: "جلستُ إلى أبي عمرو [يعني ابن العلاء] عشر حجج ما سمعته يحتج ببيت إسلامي، وقال مرةً: لقد كثر هذا المحدَث وحسُن حتى هممتُ أن آمُر فتياننا بروايته، يعني شعر جرير والفرزدق وأشباههما"(٨٠).

٢- "وكان أبوعمرو بن العلاء وعبدالله بن أبي إسحاق والحسن البصري وعبدالله بن شبرمة يُلحِّنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم... وكانوا يَعدُّونهم من المولِّدين"(٨١).

وليس لجوء النحاة إلى الشعر بِدعًا في العلوم اللغوية في خدمة النص القرآني، فهو من منهجهم الذي تحقق على مستوى اللغة ومفرداتها في فترة مبكرة تتمثل في عمل ابن عباس وغيره لبيان معاني المفردات، ويكفيك النظر في مسائل نافع لابن عباس، وكذلك في مصنفات الغريب كغريب القرآن لابن قتيبة وابن عزير السجستاني وغيرهما(٨٢).

وعلى مستوى الأساليب القرآنية نجد الشعر ماثلاً على نحوٍ واضح في مصنفات مجاز القرآن لأبي عبيدة، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، ومعاني الأخفش والفراء وغيرهما(٨٣).

وبعد أن استقرت المعالم الرئيسة في بنية علم النحو بدأت الآيات القرآنية ترِد في كلامهم شواهد ثم تزيد مساحتها؛ كما أنَّ شعر الإسلاميين صار شاهدًا رئيسًا في الدراسات النحوية، فكان أن وجد النحاة -عندما شرعوا يصنِّفون كتبهم- إرثًا ضخمًا من شواهد الشعر جاءهم من شيوخهم وسابقيهم مع ما وجدوه هم، فكان من هذا وذاك ما امتلأت به الكتب النحوية وفي مقدمتها كتاب سيبويه والمقتضب.

فإذا صحَّ هذا تفسيرًا لظهور الشعر وذيوعه في التصنيف النحوي، فإنَّ استمراره في ذلك وعناية النحاة به يفسرها أمر آخر؛ ذلك أنَّ "القواعد المطردة والضوابط اللغوية إذا بُنيت على المستفيض لم تكن بحاجة إلى شاهد، وإنما تحتاج إلى تمثيل كما يفعل النحاة في مصنفاتهم، وإنما يُطلب الشاهد فيما خرج

.٦٣/٢

(٨٠) البيان والتبيين ٣٢١/١.

(٨١) الخزانة ٣٠/١.

(٨٢) انظر أمثلة على استشهادهم بالشعر في بيان مفردات القرآن في التفسير اللغوي للقرآن الكريم ص٣٧١، ٣٤١، وانظر ردَّ ابن الأنباري في الإيضاح ص٦١ على من أنكر على النحاة الاحتجاج بالشعر للقرآن.

(٨٣) انظر السابق ص ٢٧٠، ٢٩٢، ٣٠٩.

على هذه القواعد.. فمن الطبيعي أن يكون الخروج عن القياس والمطرد والضوابط والقواعد الكلية في الشعر أكثر من القرآن وسائر كلام العرب"[٨٤] فيَكثر الشعر في المصنفات النحوية، وأمّا القرآن فاطراد القاعدة فيه تجعل الآية الواحدة تفي بالحاجة، لذلك يكثر عند سيبويه وغيره عبارة: "وهذا كثير في القرآن" وما أشبهها[٨٥]، ومن هنا يظهر عدم وجاهة الدعوة إلى إقامة النحو على القرآن وحده[٨٦] بدعوى أنَّ النحاة في أول الأمر "اعتمدوا في وضع قواعد النحو على ما بلغهم من كلام العرب وشعره ورجزه ومثله"، وأنهم "فرَّطوا في جانب المادة القرآنية"[٨٧].

هذا ما كان من أمر الشعر، وأمّا التساؤل الآخر الخاص بردِّ القراءات ونقدها فيمكن حمْلُه على أحد أمرين[٨٨]:

الأول: "النحاة ينظرون للقراءات على أساس أنها مادة لغوية لا تختلف عن كلام العرب من نثر وشعر؛ لذلك يتساوى عندهم القراءة المتواترة والمشهورة والشاذة والمتروكة وقراءة الخطأ والباطلة التي يقرأ بها الأعراب ومن يُحتَج بلغته على سجيتهم وسليقتهم التي طُبعوا عليها، ما دام إسنادُها يصح إلى عربي سليم السليقة يُحتج بلسانه، فنجد سيبويه يورد القراءة وكأنها من كلام العرب دون نصٍّ على أنها قراءة، فيقول مثلاً[٨٩]: وأهل الحجاز يقولون: مررتُ بِهِ قبل، ولديهو مالٌ، ويقولون: ((فَخَسَفْنا بِهُو وبِدَارِهُو الأَرْضَ))"، فالقراءة عند النحاة مِثل "كلام العرب الثابت المروي عمن يُحتج بلغته، فالكل دليلٌ نحوي، ويعامل معاملة الدليل النحوي في الاحتجاج به بشرطَي الاعتداد به وكفايته"، "ولا ينازِع النحاةُ في أنَّ ما جاء في القراءة –وإن خالف قياس النحو– هو المتبوع قراءةً، وليس معناه لزومَ أن نقيس عليه... بل يتعيَّن في ذاته، وإن لم يَصح القياس عليه ولا تأسيسُ ضوابط مطَّردة تُبنَى عليه[٩٠].

الآخر: عرَّف ابنُ الجزري القراءات بأنها "علمٌ بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو

---

(٨٤) موقف النحاة المعاصرين من القراءات ص١٨-١٩.

(٨٥) انظر الكتاب ٨٩/١، ٣٩/٢، ٣٢٥، ١٤٣/٣، ١٦٢، ١٨٨، والمقتضب ص٦٣٦، ٦٥٣، ٦٨٢، وإعراب النحاس ٢١٦/٢، واللباب للعكبري ٤١٤، ٤١٧.

(٨٦) انظر: نحو القرآن لأحمد الجواري، ونظرية النحو القرآني لأحمد الأنصاري، ونحو القراء لخديجة مفتي.

(٨٧) نحو القرآن ص٧، ٩. ويَقرب من مقالته هذه قول د. محمد عيد في الرواية والاستشهاد باللغة ص٢٥٩.

(٨٨) أورد الباحثون تفسيرات أخرى يمكن الاطلاع عليها في أصول النحو د. محمود نحلة ص٤٤، وقواعد نقد القراءات ص٥٢١.

(٨٩) الكتاب ١٩٥/٤.

(٩٠) موقف النحاة المعاصرين ص١٧، ٧، ٦، ونص عبارته: القراءة كسائر كلام العرب، فغيّرتُها لأنَّ معنى (سائر): بقية، ولا يصحّ عدُّ القراءة من كلامهم. والبحث قيِّمٌ جدًّا.

الناقلة"[٩١]، وذكر في أركانها الثلاثة موافقتها العربية ولو بوجه، ومتى اختل أحد هذه "الأركان الثلاثة أُطلق عليها: ضعيفة أو شاذة أو باطلة؛ سواء كانت عن السبعة أم [كذا] عمّن هو أكبر منهم"[٩٢]، ثم حكى عن مكي أقسام ما يُقبل وما لا يقبل من القراءة فكان منها: "والقسم الثالث: وهو ما نقله غير ثقة أو نقله ثقةٌ ولا وجه له في العربية، فهذا لا يُقبل وإن وافق خط المصحف"[٩٣]. فالأمر ليس في وثاقة الناقل فقط، بل هو أيضًا محكوم بموافقته للعربية، فإذا كان النحويُّ -وهو العَلَم في عصره كالمبرِّد وغيره من الشيوخ- لا يرى للقراءة التي بلغته وجهًا في العربية فقد صارت عنده ((غير مقبولة)) بلفظ مكي، و((ضعيفة أو شاذة أو باطلة)) بلفظ ابن الجزري.

فالأساس الذي قام عليه ردُّ النحوي للقراءة صحيح، وإن كان حُكمه يمكن ردُّه بذكرِ وجهٍ خَفِي عليه في العربية يمكن حملُ القراءة عليه. ولا يغيب عنك أنَّ النحاة لم تكن تُعوزهم التوجيهات الضعيفة، لكنهم لا يحتجّون للضعيف في اللغة فضلاً عن القرآن، ويكفيك قول سيبويه في بيان موقفه من الضعيف في اللغة: "وأمّا جَبَى يَجْبَى وقَلَى يَقلَى فغير معروفَين إلا مِن وُجَيهٍ ضعيف، فلذلك أُمسك عن الاحتجاج لهما"[٩٤]، ومن المشهور في كلامهم اجتناب حمل القرآن على الضعيف والشاذ من الوجوه.

وهذا يبيِّن لنا العلة في أنَّ كثيرًا من القراءات التي كان يَنقدها القدماء أو يردّوها صارت مقبولة لدى خالفيهم حين ظهر لهم وجهٌ مقبول يمكن حملُها عليه، كما يَرفع التناقض الظاهري بين إصرار النحاة على أنَّ القراءة سنة والحفاظ على رسم المصحف وعدم مخالفته، وبين ردِّ فريقٍ منهم لقراءاتٍ حكموا بلحنها والغلط فيها؛ لأنَّ فقْدَها موافقةَ العربية أَسقَطَ عنها صفةَ القرآنية عندهم وصاروا يعاملونها على ذلك النحو؛ لذلك تجد المبرِّد يقول: "لو صلَّيتُ خلف إمام فقرأ: ((ومَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيِّ)) و((تَسَاءَلُونَ بِهِ والأَرْحَامِ)) لأَخذتُ نعلي وانصرفتُ"[٩٥].

الخاتمة:

يمكن أن ننتهي من هذا البحث إلى تقرير أمور منها:

١- موقف سيبويه الحيي وموقف المبرد الجاهر في نقد القراءة وتقويمها نحويًّا وصرفيًّا وصوتيًّا ينبعثان من أساس واحد وإن اختلفا في المظهر.

---

(٩١) منجد المقرئين ص٣.

(٩٢) النشر ١/١٥. وذكر فيمن قالوا بهذا الداني ومكيًّا والمهدوي وأباشامة.

(٩٣) السابق ١/١٩.

(٩٤) الكتاب ٤/١٠٦.

(٩٥) مختار تذكرة أبي علي الفارسي ص١٩٠.

٢- انتهاء النحاة المتأخرين كأبي حيان وابن مالك والرضي إلى تقرير الاحتجاج بجميع القراءات متواترها وآحادها وشاذها، وعدم ردّها = دليلٌ على تطور الدراسة النحوية باتجاه استيعاب النصوص المسموعة، ولكنها لا تعني تغيُّر الموقف المنهجي من السماع في النحو العربي؛ لأنّ موقفهم من القراءات هذا يندرج في التطبيق النحوي، وهو محكوم بالأصول النحوية التي لا تتغير بتغيُّر التطبيق، فما زالت تلك الأصول حاكمة للسلوك النحوي التراثي، ومما يدل على ذلك أنّ تقويم النصوص المسموعة واحد في صورها الثلاث: القراءات والأمثال والأساليب.

٣- خروج سيبويه في معالجة الآيات الكريمة عن وظيفة الشاهد النحوي إلى عملية تفسير العلاقة في التركيب اللغوي وتحليل عناصره تحليلاً نحويًّا ودلاليًّا =كان تحوُّلاً مهمًّا في تفسير القرآن مكّن خالفيه من إثراء هذا العلم بمصنفات معاني القرآن وإعرابه.

٤- "القراءة مبناها الترخص والتسهيل، ومبنى النحو الضبط والإلزام والاطراد والقياس"[٩٦]، فينبغي وزن أحكام العلم ضمن سياقه وشروطه، فلا يجوز الخلط بين العلوم بنقل الأحكام فيما بينها.

(٩٦) موقف النحاة المعاصرين ص١٧.

المصادر والمراجع:

- أبو علي الفارسي: حياته ومكانته وآثاره، د. عبد الفتاح شلبي، دار المطبوعات الحديثة، جدة، ط ثالثة ١٩٨٩

- أصول النحو العربي ، د. محمود نحلة، دار العلوم العربية، بيروت، ط أولى ١٩٨٧.

- أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق، عصام عيد أبوغربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط أولى ٢٠٠٦.

- إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق زهير غازي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ثالثة ١٩٨٨

- الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، تحقيق د. أحمد قاسم عميد كلية اللغة العربية بالزقازيق.

- إنباه الرواة ، للقفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ومؤسسة الكتب الثقافية، ط أولى ١٩٨٦

- إيضاح الوقف والابتداء ، أبوبكر بن الأنباري ، تحقيق محي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع دمشق ، ١٩٧١

- البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، دراسة وتحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط أولى ١٩٩٣

- البيان والتبيين ، الجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط سابعة١٩٩٨

- البيان والتبيين ، الجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط سابعة١٩٩٨

- تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، شرحه ونشره السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة ط ثانية ١٩٧٥

- التفسير اللغوي للقرآن الكريم ، د. مساعد الطيار ، دار ابن الجوزي ، المملكة العربية السعودية ، ط أولى ١٤٢٢

- الجواهر، جامع العلوم الباقولي، تحقيق د. محمد الدالي، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ط أولى ٢٠١٤.

- خزانة الأدب، البغدادي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د. محمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٩٨

- دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٠.

- دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، محمد عبد الخالق عضيمة ، دار الحديث ، القاهرة

- السبعة في القراءات ، لابن مجاهد ، تحقيق د. شوقي ضيف ، دار المعارف ط ثالثة.

– سيبويه إمام النحاة، أ. علي النجدي ناصف، مكتبة نهضة مصر بالفجالة.
– شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الإستراباذي، حققه محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت١٩٧٥ (مصورة عن النشرة القديمة)
– الشواهد القرآنية النحوية في كتاب المقتضب للمبرد، رسالة ماجستير إعداد ندا الحسيني، كلية الآداب بجامعة عين شمس، ١٩٨٨.
– الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه عرض وتوجيه وتوثيق، د. محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة ٢٠٠٢.
– غاية النهاية ، لابن الجزري ، تحقيق ج. برجستراسر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١٩٨٢(مصورة عن النشرة القديمة).
– فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، لابن الطيب الفاسي، تحقيق د. محمود الفجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية، دبي، ط ثانية ٢٠٠٢.
– القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، د. محمود أحمد الصغير، دار الفكر، دمشق، ط أولى ١٩٩٩.
– قواعد نقد القراءات القرآنية دراسة نظرية تطبيقية، د. عبدالباقي سيسي، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط أولى ٢٠٠٩.
– الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، الخانجي، القاهرة، ط ثالثة ١٩٨٨
– اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق د. غازي طليمات ، مطبوعات مركز جمعة الماجد ، دبي ، إعادة ٢٠٠١
– المبرد حياته وآثاره ومنهجه من خلال كتاب المقتضب، د. جمعة عون، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط أولى ١٩٨٨.
– مجالس العلماء، الزجاجي، تحقيق عبدالسلام هارون، وزارة الإعلام، الكويت، ط ثانية مصورة ١٩٨٤.
– المحتسب ، ابن جني ، تحقيق على النجدي ناصف وآخرين ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ١٩٩٤
– مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها، لابن جني، تحقيق د. حسين بوعباس، مركز الملك فيصل، الرياض، ط أولى ٢٠١٠.
– مختصر القراءات الشاذة، لابن خالويه، تحقيق برجشتراسر، دار الكندي للنشر (مصورة عن القديمة)
– المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، دار المعارف ط سابعة.
– المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي ، تحقيق د. حسن هنداوي ، كنوز إشبيليا ، الرياض ، ط

أولى٢٠٠٤
– مسائل نافع بن الأزرق، حققها د. محمد الدالي، الجفان والجابي للطباعة والنشر ط أولى١٩٩٣
– مغني اللبيب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق وشرح د. عبد اللطيف الخطيب ، المجلس الوطني للثقافة ، الكويت ، ط أولى ٢٠٠٠
– الكتاب المقتضب، أبو العباس المبرد، درسه وحققه د. حسين بوعباس، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط أولى ٢٠١٤.
– منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم، د. سليمان خاطر، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، ط أولى ٢٠٠٨
– منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، د. محمد كاظم البكاء، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط أولى ١٩٨٩.
– موقف النحاة المعاصرين من القراءات؛ الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة نموذجًا: مراجعة وتقويم، سليمان إبراهيم العايد، بحث على موقع المجمع اللغوي الإلكتروني، وقد أعدتُ إخراج هذا البحث لطباعته فجاءت أرقام صفحاته عندي مختلفة عما هي عليه في الموقع.
– نحو القرآن، أحمد عبدالستار الجواري، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد ١٩٧٤.
– النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ، قدم له الشيخ الضباع ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط أولى ١٩٩٨